كلية المستقبل الجامعة
المرحلة الثالثة
قسم المحاسبة
الدراسات الصباحية والمسائية

محاسبة المصادر الطبيعية

Natural Resource Accounting

مدخل في محاسبة المصادر الطبيعية

أعداد

م.م حازم محمد دايخ

المحاضرة الاولى

المقدمة Introduction

- قبل نشأة الانسان كانت الارض عبارة عن تربة خصبة تكسوها الغابات والاشجار المثمرة والعشب تحتوي طبقاتها على الرواسب المعدنية والنفط لكن هذه الموارد لم تكن مهمة اقتصاديا ولم تكن العوامل البيئية الطبيعية المختلفة والمتوافرة انذاك مسخرة لخدمة الأنسان وتلبية احتياجاتة الا بعد ان تمكن الأنسان من استخراجها ، بعد دراسة علاقته بها وتأثيرها عليه وايجاد طرق استثمارها وتحويلها الى موارد اقتصادية.

نجد الموارد الاقتصادية الطبيعية تتأثر بعاملين رئيسين :

- **أولهما :-** عوامل البيئة الطبيعية.
- **وثانيهما :-** الأنسان الذي تتغير حاجاته بأستمرار وكذلك قدراته.

- تدخل الموارد الطبيعية في تكوين الأرض وتشكل النباتات غطاء لها وهذه النباتات ترتبط بالكائنات الحية التي تعيش على سطحها وبحياة الأنسان دون تدخله في توافرها عليه ، ويتم استغلاله لها لتحقيق مطالبه الاساسية من غذاء ومأوى وملبس .
الموارد التي كان الأنسان يستخدمها في بداية حياتة محدودة جدا ، وباستمرار تقدمه وتطوره وتزايد مطالبه المادية ، كثرت الموارد الطبيعية وتعقدت بتنامي قيمتها الاقتصادية ، واختلاف وجودها وكمياتها من مكان لأخر.
- أن القيمة الحقيقية الفعلية للموارد الطبيعية تختلف من مكان لأخر ومن زمن الى أخر، كما أن للمجتمعات الأنسانية المختلفة عوامل بيئية تأثر على تلك الموارد ، حيث نجد أن هناك علاقة طردية بين أنتاج هذه الموارد والزيادة السكانية بمرور الوقت، وتأثر نصيب الفرد منها بأنخفاضه تدريجيا مع زيادة النمو السكاني ، وتدهور البيئة الطبيعية وانخفاض أنتاجيتها.

المحاسبة عن الموارد الطبيعية

تتميز الموارد الطبيعية عن الاصول الثابتة من حيث نفاذها ، حيث تنفذ الموارد الطبيعية بالاستخدام المباشر لها واستعمالها في سد أحتياجات الأنسان، حيث لا يمكن اخلاها ألا نتيجة لعوامل طبيعية، غير خاضعة لسيطرة الأنسان وقدراته.

تتغير الموارد الطبيعية بخاصيتين هما :-

١- زوال الأصل بكامله او انحساره.

٢- استبدال الاصل من خلال العوامل الطبيعية فقط.

الأصل المتناقص :- هو عبارة عن هبات طبيعية تنفذ بعملية الاستخراج ولا يمكن استبدالها او تعويضها، وتصبح منتجآ نهائيآ بمجرد الأستخراج ولا تتأثر قيمتها بمرور الزمن أن بقيت مخزونة في باطن الأرض .

المحاسبة عن النفط الخام

- تتميز الصناعة الاستخراجية للنفط الخام بعدة خصائص تنفرد بها عن باقي الصناعات، في كونها تتعلق اساسآ بالبحث عن النفط الخام واستخراجه وبيعه، كما ان طبيعة هذه الصناعة تخلق مشاكل خاصة بها تتطلب معالجات خاصة لها، مثل عدم التأكد والضرائب والقوانين والتعليمات الخاصة وهذه كلها تؤثر على الحسابات في شركة النفط.
- لذا نجد ان مجالس وهيئات المعايير المحاسبية أعطت اهتمامآ لهذه الصناعة وخصتها بمعايير محاسبية محدده.
- أن الألمام بالمعايير المحاسبية المتعلقة باستخراج النفط ضروري للطالب والمحاسب لكي يصل الى تطبيق صحيح وينتج معلومات مفهومة وقابلة للمقارنة بين شركات النفط في الدولة الواحدة من جهة ومختلف دول العالم من جهة اخرى.
- يشكل النفط بمنتجاتة المتعددة واحدآ من العناصر المهمة لموارد الطاقة وقد شكلت الأساس في تدوير عجلة البناء والتطوير عبر الفترات الزمنية المختلفة التي تعاقبت على ارجاء المعمورة منذ ايام الأنسان الاول الى يومنا الحاضر ومستقبلنا المنتظر.
- فكان لا بد من التعرف على اصل النفط ونشأته، وتاريخ استخدام المواد البترولية، ومن ثم نعرج على الصناعة النفطية في العراق ودور النفط في الاقتصاد العراقي. مميزات النفط العراقي وتسليط الضوء على محاسبة النفط وخصائصها.

الصناعة النفطية في العراق وأثرها على الاقتصاد

١- تاريخ الصناعة النفطية :-

- تعود السيطرة الأجنبية على النفط في العراق الى (عام ١٩١٢) اذ تقدمه شركة البترول الى الحكومة العثمانية لأقامة عقد امتياز للبحث في الأراضي الواقعة تحت السيطرة العثمانية. وأجل الموضوع بسبب قيام الحرب العالمية الثانية.
- في عام (١٩٢٥) حصلت الشركة التركية على أمتياز البحث عن النفط في جميع انحاء العراق بأستثناء ولاية البصرة.
- في عام (١٩٢٨) دخلت الشركات الأمريكية في عقود أمتياز في العراق تحت اسم شركة نفط العراق (ICP) في شركة نفط كركوك والبصرة. وفي عام (١٩٣١) تم التوصل الى اتفاق التنقيب عن النفط في ولاية الموصل وبغداد.
- في عام (١٩٣٦) سيطرت الشركات الأمريكية على اغلب النفط في العراق واصبحت تملك حق التنقيب عن النفط في أغلب الاراضي العراقية في عام (١٩٥٢) طبق نظام المناقصة، وفي عام (١٩٦١) أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ والذي نص على استرجاع الأراضي غير المستثمرة فعلآ من مجموع أراضي الأمتيازات النفطية عام (١٩٦٣) وقد تم تأسيس شركة النفط الوطنية (انبوك) عام (١٩٦٧) وبعد نكسة حزيران صدر قانون (٦٧) الذي حصر الشركة المذكورة اعلاه استثمار النفط في العراق وفي جميع الأراضي العراقية والمياه الأقليمية وأستثنى من ذلك الاراضي التي خصصت للشركات بموجب قانون (٨٠) لسنة (١٩٦١).
- في عام (١٩٧٢) تم تأميم النفط ووضع هذا القطاع في خدمة الاقتصاد الوطني.

٢- دورها في الاقتصاد العراقي

- ترتكز دراسة النفط في الاقتصاد الوطني في تحليل الابعاد المختلفة التي يمكن ان يساهم من خلالها في احداث تغيرات هامه في طبيعة وبنية الاقتصاد العراقي وما يرافق ذلك من تغيرات في العناصر المكونة للبيئة الجغرافية بأكملها.
- وكذلك قد أتسم الأقتصاد العراقي قبل تصدير النفط بكونه اقتصاداً معايشاً قائماً على الزراعة بدرجة كبيرة والتجارة بشكلها البسيط بدرجة أقل، ويعتبر النفط العمود الفقري للدخل القومي في العراق لا ينافسة بذلك أي قطاع أخر.
- وتساهم صناعة النفط بما يدخل للبلاد من عملات أجنبية ويتمثل ذلك بما تحصل عليه الدولة من العملات الأجنبية وكما معلوم فأن العراق كان يعتمد على القطاعات الصناعية المتقدمة في استيراد العدد والمكائن والسلع الانتاجية والصناعية التي تسهم في تطوره الاقتصادي وبناء صناعته الوطنية .
- ان السلع والخدمات الاخرى غير النفطية التي يصدرها العراق الى الاسواق العالمية تؤلف الدخول المتأتية منها نسبة صغيرة من من ميزان المدفوعات لذلك فأن ماتقدمة من عملات اجنبية لاتمكن العراق من شراء حاجاته المتزايدة الى العدد والمكائن المختلفة في حين تشكل ايرادات النفط اهم عناصر ميزان المدفوعات ، وبدونها يعاني الميزان التجاري من عجز مزمن ومستمر .